

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون



الجلسة العامة ٥٣

الاثنين، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غورياب (ناميبيا)

أود أيضا أن أعرب عن الأمل في أن يعبر المجتمع الدولي عن تضامنه، بالاستجابة الفورية والسخية لأي طلب من تركيا لمساعدتها في محنتها الراهنة.

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوا - كامون (كوت ديفوار).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

وفي يوم الجمعة وقعت أيضا مأساة أخرى. فقد تحطمت في كوسوفو طائرة تحمل موظفين من الأمم المتحدة. وأود بالنيابة عن الجمعية العامة، أن أعرب عن تعازينا الخالصة لأسر الضحايا.

بيان الرئيس بالنيابة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): على ضوء الرسالة التي تلقيتها مؤخرا من رئيس الجمعية العامة بشأن مراعاة الوفود للمواعيد، أطلب إلى الممثلين الضغط على الزر الأخضر الموجود على مكاتبهم لكي يؤكدوا وجود وفودهم في قاعة الجمعية العامة.

البند ٢٥ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للفرنكوفونية

الزلازل في تركيا وحادث طائرة الأمم المتحدة في كوسوفو

تقرير الأمين العام (A/54/397)

مشروع القرار (A/54/L.25)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل فرنسا ليعرض مشروع القرار A/54/L.25.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): قبل أن تنتقل إلى بنود جدول أعمالنا لهذا الصباح، أود بالنيابة عن أعضاء الجمعية العامة، أن أعرب عن تعاطفنا العميق مع حكومة وشعب تركيا التي ضربها مرة أخرى زلزال مدمر، للخسارة المفجعة في الأرواح والأضرار المادية الفادحة التي نجمت عن الزلازل.

السيد بيانكو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أعرض اليوم مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، للانتخابات التشريعية أيضاً، وإلى نيجيريا، في شباط/فبراير ١٩٩٩، للانتخابات الرئاسية، ومؤخراً إلى النيجر للانتخابات الرئاسية. ويجري الآن إعداد لإرسال بعثة خامسة للانتخابات الرئاسية في غينيا - بيساو.

المجال الثالث الذي جرى تناوله في الاجتماع كان يتعلق بدور المنظمات الإقليمية في حفظ السلم. وينبغي هنا أن نلاحظ أن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية شاركت للمرة الأولى في الاجتماع الذي يعقد كل سنتين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والذي عقد هذه المرة خصيصاً، في ٢٨ و ٢٩ تموز/يوليه الماضي، لبحث موضوع التعاون في منع الصراعات. وفي وثيقة العمل التي قدمت في تلك المناسبة أكدت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية من جديد التزامها باحترام سلطة الأمم المتحدة وضرورة تنسيق الجهود بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.

وأخيراً، يعتبر تمثيل المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية في عدد متزايد من المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، خير دليل على إمكانيات التعاون السياسي المثمر بين هاتين المنظميتين. وبالتالي كانت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية ممثلة في مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للمفوضية المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، والذي عقد في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٨. كما حضرت الاجتماع المعني ببوروندي الذي عقدته الأمم المتحدة والحكومة الكندية في نيويورك في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، والاجتماع المعني بغينيا - بيساو الذي عقده الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩).

والمجال الثاني من مجالات التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية يتعلق بالميادين الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، حيث يتطور هذا التعاون على نحو مثمر، سواء مع الأمانة العامة للأمم المتحدة أو مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج. وهكذا، ففي مجال التكنولوجيات الجديدة عُنقدت في أبيدجان في تموز/يوليه الماضي، حلقة دراسية بشأن موضوع "شبكة الانترنت كأداة في خدمة التنمية". وتم توقيع اتفاق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، توفر الإدارة بموجبه للجماعة الفرنكوفونية، على أساس مؤقت، خبراء شباب من البلدان النامية، وبالذات من المتخصصين في مجال التكنولوجيات الجديدة.

المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية". ومشروع القرار هذا يظهر بوضوح تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، الذي بدأ منذ عدة سنوات وما فتئ يتطور، وبصفة خاصة ابتداءً بانعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠. وينبغي أن تضاف البرتغال وبلغاريا إلى قائمة البلدان الـ ٤٨ التي قدمت مشروع القرار.

في مؤتمر قمة هانوي لوكالة التعاون الثقافي والتقني الذي عقد في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أنشأ رؤساء الدول والحكومات المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، التي أصبحت وكالة التعاون الثقافي والتقني هي الجهة الرئيسية المنفذة للمنظمة الفرنكوفونية. وفي العام الماضي، أحاطت الجمعية العامة علماً بهذا التحول في المؤسسات، في مقررها ٤٥٣/٥٢ وقررت أن تنقل إلى المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية مركز المراقب الذي كانت قد منحته لوكالة التعاون الثقافي والتقني في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨. وهذا هو السبب في أن تقرير الأمين العام في هذا العام، لم يعد يتناول التعاون بين الأمم المتحدة ووكالة التعاون الثقافي والتقني، بل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية.

ويجري التعاون في مجالات شتى في مقدمتها منع الصراعات، وتدعيم الديمقراطية. وقد عقد اجتماع عمل في نيسان/أبريل الماضي بين الأمانة العامة للمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية والأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ويتعلق المجال الأول بالحالة السياسية في البلدان الأفريقية السبعة الأعضاء في المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، وهي بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وغينيا وغينيا - بيساو والكونغو.

وكان المجال الثاني هو التعاون بين المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية والأمم المتحدة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الانتخابية ومراقبة الانتخابات. وقد تبلور هذا التعاون بالفعل في إرسال أربع بعثات مراقبة من البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، إلى كمبوديا، في تموز/يوليه ١٩٩٨، للانتخابات التشريعية، وإلى جمهورية أفريقيا الوسطى،

تعزيز قيمة الأنشطة المشتركة والأثر الإيجابي لهذه الأنشطة على السكان.

والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، التي تمثل بوتقة التعاون بين الشمال والجنوب، فيما بين البلدان الناطقة بالفرنسية، ما بين ٥٠ بلداً تقريباً من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي تمثل ٥٠٠ مليون نسمة. والمكانة التي تحتلها هذه المنظمة في العلاقات الدولية تتيح لها فرصة لتصبح شريكا مميّزا للأمم المتحدة في السعي إلى تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وميثاق المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية يحدد لها أهدافها في المساعدة على إقامة الديمقراطية وتطويرها، ومنع الصراعات، ودعم سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتكثيف الحوار بين الثقافات والحضارات، والتقارب بين الشعوب وتعزيز التضامن بينها عن طريق أنشطة التعاون المتعدد الأطراف، بهدف تعزيز ازدهار اقتصاداتها.

وقد تم تحديد إطار هذا التعاون مع الأمم المتحدة في اتفاق وقع في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وهذا الاتفاق فتح الطريق أمام مشاركة الجماعة الفرنكوفونية في أنشطة الأمم المتحدة في ميادين منع الصراع ودعم الديمقراطية والعملية الانتخابية، فضلا عن مساهمة الجماعة الفرنكوفونية في عمليات حفظ السلام. وفيما يتعلق بالمساعدة في إجراء الانتخابات ورصدها، وتعزيز قدرات أفريقيا على حفظ السلام، شاركت الجماعة الفرنكوفونية في بعثات مراقبة الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكمبوديا، والنيجر ونيجيريا.

وفي الساحة السياسية أيضا تتوقع المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية إجراء حوارات دورية بين الأمانتين العامتين بشأن الموضوعات التالية: تقييم الحالة السياسية في سبعة من البلدان الأفريقية: جمهورية أفريقيا الوسطى، ورواندا، وبوروندي، والكونغو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا، وغينيا بيساو؛ والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية في تقديم المساعدة على إجراء الانتخابات ورصدها؛ ودور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام.

ويشمل التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية أيضا المجالات الاقتصادية

واسمحوا لي أيضا أن أشير إلى أن هناك زيادة في التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وشمل هذا التعاون عقد ندوة عن تعدد اللغات في المنظمات الدولية؛ ونشر طبعات مختصرة من كتاب "التاريخ العام لأفريقيا"، ولأعمال بشأن محو الأمية وحقوق الطبع؛ والتعاون بشأن الاجتماع الدولي المعني بالتعليم الفني والمهني، المعقود في سيول في نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ وتعزيز دور المرأة؛ والتعاون مع الجمعية البرلمانية للجماعة الفرنكوفونية؛ ومشاركة اليونسكو في أول مؤتمر لوزراء الاقتصاد والمالية للجماعة الفرنكوفونية، في موناكو في نيسان/أبريل الماضي. وجميع هذه الأنشطة والمشروعات المشتركة تظهر ثراء الاتصالات بين اليونسكو والجماعة الفرنكوفونية.

وعلاوة على ذلك، تم هذا العام توقيع اتفاق إطارى للتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وهذا أدى على وجه الخصوص إلى تنظيم حلقة دراسية عن الاستثمار.

وينبغي أن تتوثق للشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات المقبلة. والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة أخذ في الازدهار، والواقع أن مؤتمر قمة الجماعة الفرنكوفونية، المعقود في مونكتون في أيلول/سبتمبر الماضي، كان موضوعه الشباب. وأخيرا، فإن الجماعة الفرنكوفونية، التي تشمل أولوياتها الحق في التنمية والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، المقرر عقده في سنة ٢٠٠١، تنوي أن توسع تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأود أن أضيف أن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الفرنكوفونية ما فتئ يغذي الحوار الذي يجري بين ٥٢ بلداً من البلدان الناطقة بالفرنسية في مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى.

وهذا التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية ينمو على نحو مثير. ومن مصادر الارتياح العميق أن نرى شبكات التضامن تلتقي معا في السعي نحو تحقيق نفس المثل العليا - وعلى وجه الخصوص التنوع الثقافي.

السيدة كابا كامارا (كوت ديفوار) (تكلت بالفرنسية):
إن الأمم المتحدة بتشجيعها لتنمية الروابط التعاونية مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية والإقليمية، تستفيد من تجاربها، وعملها ورؤاها. وهذا يسهم في

وفضلاً عن التعاون مع الأمم المتحدة، أنشأت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية روابط مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة.

وختاماً، أود أن أكرر التأكيد على التزام كوت ديفوار بالقيم التي تتمسك بها المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، وهي قيم تمت إعادة التأكيد عليها في الإعلان وبرنامج العمل الذين اعتمدا مؤخراً في مؤتمر القمة المعقود في مونكتون، كندا.

ومنذ عام ١٩٩٢، تستضيف كوت ديفوار كل سنتين المهرجان الأفريقي للفنون الاستعراضية الذي تنظمه الجماعة الفرنكوفونية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومع الاتحاد الأوروبي، والذي يساهم في النهوض بثقافة البلدان الناطقة بالفرنسية وإدراج فنانها في الدوائر الدولية.

ووفدي متشوق لأن يشهد تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وبين المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية في العمل من أجل السلام، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان، والتعليم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ونقل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة.

ونحن نؤيد مشروع القرار A/54/L.25.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالفرنسية): في أعقاب مؤتمر قمة هانوي في عام ١٩٩٧ لرؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في وكالة التعاون الثقافي والتقني، أنشئت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية كمنظمة دولية جديدة. وقد أتاح هذا الإصلاح المؤسسي للجماعة الفرنكوفونية أن تصبح أكثر شعبية ووضوحاً وأيسر من حيث الوصول إليها، كما مكنها من أن تصبح معروفة ومعرّفاً بها على الساحة الدولية. وقد أصبحت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية التي يرأسها الأمين العام بطرس غالي، والتي تمثل وكالة التعاون الثقافي والتقني الجبهة الرئيسية المنفذة لها تحت اسم جديد هو الوكالة الفرنكوفونية منظمة أكبر حجماً وذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية. واتبعت المنظمة سياسة لتعزيز الروابط والتعاون المتعدد الأطراف فيما بين أعضائها الناطقين بالفرنسية.

والاجتماعية والثقافية. وفي الفترة من ٥ إلى ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٩، استضافت كوت ديفوار في أبيدجان حلقة دراسية نظمتها الجماعة الفرنكوفونية وإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة بشأن موضوع "شبكة الإنترنت كأداة في خدمة التنمية". ومع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تتطلع المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية إلى الإسهام في تعزيز الحق في التنمية وفي المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، المقرر عقده في ٢٠٠١. ويمتد هذا التعاون أيضاً إلى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها. وهكذا، تم إرساء تعاون مثمر مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مما مكن، في جملة أمور، من إكمال الطبعة المختصرة من كتاب "التاريخ العام لأفريقيا" التي تقع في ثمانية مجلدات إلى اللغة الفرنسية.

وشاركت الجماعة الفرنكوفونية في مؤتمر نظمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الاستجابة المؤسسية للحكم الرشيد، وفي المنتدى الثالث عن الحكم في أفريقيا الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، ستسهم الجماعة الفرنكوفونية في الاجتماع المقبل الذي سيعقد في كوتونو في السن المقبلة لمتابعة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة.

وقدمت الجماعة الفرنكوفونية إسهامات رئيسية في المؤتمرات العالمية المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة. وشملت تلك الإسهامات مشاركة وفود حكومية وغير حكومية من البلدان النامية الأعضاء في الجماعة الفرنكوفونية في تلك المؤتمرات؛ وترجمة الوثائق التفاوضية إلى الفرنسية؛ وتنظيم حوارات لتشجيع تبادل وجهات النظر بشأن المسائل الخلافية.

ونحن نأخذ في الاعتبار دائماً ما فعلته وكالة التعاون الثقافي والتقني، التي أنجبت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، لتعزيز المشاركة النشطة للوفود الأفريقية في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي سيعقد في بيجين، وفي التحضير لذلك المؤتمر. وساعدت الجماعة الفرنكوفونية أيضاً على دفع المفاوضات الخاصة بمشروع البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي تنظم لمؤتمر للنساء الناطقات بالفرنسية، سيعقد في لكسمبرغ، في ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، في سياق الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن بيجين + ٥.

وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية على المساهمة بنشاط في حل المشاكل السياسية والاقتصادية الكبرى التي يواجهها عالم اليوم، وعلى تعزيز شراكتهم مع الأمم المتحدة. ويشعر مجتمعنا الناطق بالفرنسية بالارتياح إزاء تطور هذه الشراكة التي تستهدف إيجاد تدأب حقيقي بين المنظمين، ونأمل في أن تتفرع حتى تخدم مصالح المنظمين ومصالح السلم والتعاون الدوليين.

وبلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، على استعداد، كعهده في الماضي، لأن يبذل كل ما في وسعه لكي يسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق ذلك الهدف.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام للمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، على جهودهما الرامية إلى تطوير التعاون بين منظمتهما وتوسيعه حتى يشمل مجالات جديدة من مجالات الاهتمام المشترك.

إن المجتمع الدولي يواجه على نحو مطرد مشاكل معقدة، ومن ثم فهو يعلق أهمية متزايدة على المفاوضات والاتفاقات المتعددة الأطراف. ويصدق ذلك بالمثل على الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية. وتعتقد النرويج أن هذه المنظمات هي أدوات هامة لتعزيز مبادئ الأمم المتحدة. وترى حكومتنا أن الجماعة الفرنكوفونية شريك أساسي للأمم المتحدة، بما لها من تأثير على جميع البلدان الناطقة بالفرنسية. ونحن جميعا نعرف أن تأثير التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الفرنكوفونية يتسع ليتجاوز حدود البلدان الناطقة بالفرنسية.

وتود النرويج أن تعرب عن تأييدها للتعاون بين الجماعة الفرنكوفونية والأمم المتحدة في سعيهما المشترك لحل المشكلات العالمية المتصلة بإقامة الديمقراطية وتطويرها، وبمنع الصراعات، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتكثيف الحوار بين الثقافات والحضارات. وكل هذه المجالات الحاسمة تتيح فرصا للعمل المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية مثل المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية. كما نؤيد الرغبة في إقامة التكامل الذي تستهدف به المنظمتان ووعيهما بمواطن قوة كل منهما.

والجماعة الفرنكوفونية التي تتمتع بميثاق، وتحظى بالاعتراف كمنظمة إقليمية، تحتل مراكز المراقب في جمعيتنا العامة منذ عام ١٩٩٨. مما أتاح لها المشاركة الكاملة في الحياة الدولية وفي المؤتمرات والاجتماعات التي تعقد تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي السنوات الماضية، لاحظنا مع الارتياح تطور التعاون المثمر بين المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية والأمم المتحدة في عدة ميادين. والواقع أن الاتصالات العادية، وتبادل المعلومات، وتحليلات اجتماعات العمل لا تجري فحسب على مستوى أمانة كل منهما، وإنما تجري أيضا فيما بين الخبراء والمسؤولين رفيعي المستوى في كل من المنظمين.

وفي المجال السياسي، لعبت الجماعة الفرنكوفونية دورا نشطا في ميدان الدبلوماسية الوقائية، وتسوية الصراعات، وتعزيز سيادة القانون. وبغية تحقيق ذلك الهدف، شاركت في عام ١٩٩٨ في اجتماعات استشارية متعددة بشأن التعاون في مجال منع الصراعات وتسويتها، فضلا عن المساعدة الانتخابية، وبعثات المراقبة في عدد من البلدان بناء على طلبها، وتحت رعاية الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، ففي ميدان التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تنخرط الجماعة الفرنكوفونية بنشاط، في التعاون مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، من أجل تنفيذ عدة برامج ذات اهتمام مشترك، مثل تطوير خدمات شبكة الإنترنت في أفريقيا ومشروعات تاريخية عامة وإقليمية؛ وتنظيم مهرجانات السينمائي السنوي لمناهضة الاستبعاد والترويج للتسامح، وتنظيم حلقة دراسية عن الاستثمار والتجارة والتنمية الاقتصادية؛ وتدريب الموظفين المحليين على الخدمة المدنية؛ وإعداد برنامج لتعزيز القدرات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات؛ وما إلى ذلك. وخلاصة القول، إننا نشعر بالرضا لرؤية التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الفرنكوفونية يواصل النمو.

وقد أكد من جديد مؤتمر القمة الأخير الذي تعقده الجماعة الفرنكوفونية كل سنتين، والمعقد في مونكتون بكندا في أيلول/سبتمبر الماضي، تصميم رؤساء دول

الفرنكوفونية بدور أكبر على الساحة العالمية، وبتعزيز روابطها التعاونية مع المنظمة العالمية. ونشعر بالاعتباط لرؤية التعاون الثقافي والتقني الذي عززته الجماعة الفرنكوفونية على مدى فترة تزيد على ٣٠ سنة يتخذ بعدا سياسيا جديدا، وبخاصة منذ انعقاد مؤتمر قمة هانوي في عام ١٩٩٧، ورؤيتها وقد أصبحت منظمة دولية كاملة الأهلية، تعمل إلى جانب غيرها من المنظمات الإقليمية وفي الأمم المتحدة. فالواقع، أن المنظمة الدولية الجديدة للجماعة الفرنكوفونية تضم في الوقت الحاضر ٥٥ بلدا ناطقا باللغة الفرنسية. وقد اعتمدت ميثاقا ينص على أهداف رئيسية للمساعدة على إقامة الديمقراطية وتطويرها، ومنع الصراعات، ودعم سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتكثيف الحوار فيما بين الثقافات والنهوض بالتقدم الاقتصادي لأعضائها.

واسمحوا لي أن أسوق بعض الأمثلة للتدليل على الأنشطة التي قامت بها الجماعة الفرنكوفونية مؤخرا في مجال تعزيز التضامن السياسي وتنشيط النهج الدبلوماسي. في أول اجتماع عمل عقد في باريس، بمناسبة اليوم الدولي للفرنكوفونية في سنة ١٩٩٨، اشترك الأمينون العامون وممثلو ١٦ منظمة إقليمية رئيسية، في الاحتفال ببداية علاقة تعاونية وجدت بالفعل تعبيرا ملموسا في عدد من الاتفاقات والإجراءات المشتركة. وفي المؤتمر الوزاري المعقود في بوخارست في كانون الأول/ديسمبر الماضي، دلت الجماعة الفرنكوفونية على أنها قادرة على أن تصبح محفلا حقيقيا للحوار السياسي. وتمثل ذلك في اعتماد قرارات بشأن حالات صراع في أفريقيا، وتمثل أيضا في عزم المنظمة منذ ذلك الحين فصاعدا على التعبير بحرية عن آرائها في المناقشات الرئيسية التي يتجاوز نطاقها حدودها الجغرافية، وتهم المجتمع الدولي بأسره، مثل نزاع السلاح، والتحول الديمقراطي في العلاقات الدولية، والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وأخيرا، أقول إن المؤتمر الأول لوزراء الاقتصاد والمالية في الدول الأعضاء في المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، الذي عقد في موناكو، في نيسان/أبريل ١٩٩٩، وموضوعه "الاستثمار والتجارة"، فضلا عن مشاركة الجماعة في مؤتمر قمة شركاء التنمية، الذي نظمه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في ليون، والاتفاق الإطاري للتعاون، الموقع مع الأونكتاد، والذي كانت نتيجته الأولى عقد حلقة إفيان الدراسية في

إننا نرحب بتكثيف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجماعة الفرنكوفونية لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وفي ضوء الدور النشط الذي تقوم به الجماعة الفرنكوفونية في مجال حفظ السلام، وبخاصة في أفريقيا، فإننا نشجع المنظمين على متابعة جهودهما لتعزيز وتوسيع تعاونهما.

في عالم يزداد فيه طابع التوحد يوما بعد يوم تقدر النرويج الدور الذي تلعبه الجماعة الفرنكوفونية في تزعج التنوع اللغوي والثقافي. ولقد بحث الفنانون والشعراء والموسيقيون النرويجيون دائما عن الإلهام ووجدوه وراء حدود بلدنا وكان في أغلب الأحيان في بلدان ناطقة بالفرنسية. ونرحب أيضا بالعمل الهام الذي تقوم به الجماعة الفرنكوفونية في مجالي الثقافة والتعليم، وفي أغلب الأحيان بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة وبرامجها وصناديقها ووكالاتها المتخصصة. ويدل اشتراك البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في تنظيم حلقة دراسية معنية باستخدام شبكة الإنترنت كأداة في خدمة التنمية دلالة واضحة على النهج العصري في التعاون من أجل التعليم.

وفضلا عن ذلك أحاطت حكومتي علما مع الاهتمام بإمكانية قيام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والجماعة الفرنكوفونية بإبرام بروتوكول اتفاق بشأن توظيف فنيين شبان من رعايا البلدان النامية. وأحاطت النرويج علما مع الارتياح أيضا بالتعاون القائم بين الجماعة الفرنكوفونية ووكالات الأمم المتحدة، من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، من أجل النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونرحب بالتعاون القائم بين الجماعة الفرنكوفونية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لصالح الأطفال والشبان، ونشعر بسرور خاص لوجود برنامج مشترك يركز بصفة خاصة على تعليم الفتيات وتدريب الشابات المنتميات إلى أكثر الطبقات الاجتماعية حرمانا.

وفي الختام، تشني النرويج مرة أخرى على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية لتنمية التعاون بين المنظمين. ونأمل في أن يستمر تطور هذه العلاقة المثمرة في السنوات المقبلة.

السيد غوريتا (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): بأخذي الكلمة في هذه المناقشة التي أصبحت تقليدا، أود أن أعرب مرة أخرى عن تمسك رومانيا بضمان أن تضطلع الجماعة

والتعاون الفرنكوفوني يؤثر في العديد من المجالات، لأنه يتناول مواضيع هامة تتراوح بين توطيد الديمقراطية والنهوض بالمشاريع النسائية. ويرحب بلدي بوجه خاص بالإمكانيات التي تتيحها الفرنكوفونية للمشاركة في مراقبة الانتخابات في مختلف البلدان الناطقة بالفرنسية. كما نقدر مبادرات الجماعة الفرنكوفونية للنهوض بالتنمية الاقتصادية.

وقد ظلت زيادة قدرات البلدان الأعضاء عن طريق التدريب التقني والتعليم العالي أحد الاهتمامات الرئيسية منذ بداية التعاون الفرنكفوني. وفي هذا العام، وفي ذلك الإطار، رحبت موريشيوس بإنشاء المعهد الفرنكفوني للمشاريع على أراضيها. فهذه المؤسسة التي ترمي إلى دعم التنمية الاقتصادية عن طريق التدريب، تتحول الآن إلى أداة هامة للتعاون الإقليمي، ويمكنها بالتأكيد أن تساعد في أنشطة الأمم المتحدة في المجال نفسه.

وما ذلك إلا مثال واحد من حشد هائل من الفرص المتاحة للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الفرنكوفونية. فإمكانيات التداؤب المثمر موجودة في إطار الحماية البيئية والمساعدة القانونية وإنتاج المواد المدرسية وإذكاء الوعي بالثقافات. ولذا، فمن واجب المنظمين، الأمم المتحدة والجماعة الفرنكوفونية أن تعملوا معاً، وربما بتعاون أوثق، كي يستفيد أعضاؤهما من جميع خبراتهم ووسائلهم.

ونرحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، ونلاحظ مع الارتياح تنامي مشاركة الجماعة الفرنكوفونية في الأنشطة المشتركة مع الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال حل الصراعات. وينبغي أن نشدد أيضاً على العدد الكبير من المشاريع التعاونية بين الجماعة الفرنكوفونية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). ونرجو أن تضيف اللجنة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية والتي ستجتمع في الأسابيع المقبلة، زخماً جديداً للتعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجماعة الفرنكوفونية.

ولا بد أن يبقى الحرص على التكامل والإدراك السليم للمزايا المقارنة جانبيين محوريين في التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الفرنكوفونية، على نحو ما أبرزه

نيسان/أبريل ١٩٩٩ المعنية بالاستثمار والتجارة والتنمية تشهد جميعاً على الاهتمام الحالي بتوطيد البعد الاقتصادي للجماعة الفرنكوفونية، وهو نهج ندعمه جميعاً.

يعرض التقرير المقدم من الأمين العام صورة مفصلة وشاملة للخطوات الكبيرة التي تمت مؤخراً في مجال التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية. وفي المجال السياسي، نرحب بالاتصالات المنتظمة بين أمانتي المنظمين فيما يتعلق بالدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات والتطور الديمقراطي، وبصفة خاصة المساعدة في مراقبة الانتخابات.

ويشير التقرير وعن صواب إلى التعاون الجيد الذي نشأ بين الأمم المتحدة والجماعة الفرنكوفونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومع برامج وصناديق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. ولقد انصب تركيز مؤتمر القمة الأخير الذي تعقده مرة كل سنتين، المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، والمعقود في مونكتون، على موضوع الشباب. والإعلان وخطة العمل اللذان اعتمدا في تلك المناسبة أتاحا نطاقاً عريضاً من الإمكانيات من أجل تعميق التعاون مع الأمم المتحدة على أساس المزايا النسبية لكل من المنظمين. وتلك هي نفس رسالة مشروع القرار الذي قدمه توما ممثل فرنسا، والذي تشارك رومانيا في تقديمه، وتوصي باعتماده بتوافق الآراء.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلادي أن يتكلم في الجمعية العامة بمناسبة عرض مشروع القرار المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية"، الذي اشتركنا في تقديمه. وبلدي، لتمسكه بتنوعه اللغوي والثقافي يشعر براحة شديدة لوجوده في الحركة الفرنكوفونية، التي تتضمن أهدافها الأساسية الدفاع عن تنوع الثقافات واللغات.

ومن واقع تجاربنا، تحولت الجماعة الفرنكوفونية إلى محفل للتعاون الجاد من أجل التنمية. فمختلف الجهات المنفذة التي تضمها الجماعة الفرنكوفونية أثبتت درايتها وأسهمت كثيراً في تنمية بلدان الجماعة الفرنكوفونية، وبخاصة من خلال التعاون التقني.

حيز الوجود في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، وعهد إليها بولاية تأكيد وتنمية التعاون المتعدد الأبعاد فيما بين أعضائها، في قطاعات أساسية مثل المعرفة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعاون الدولي ودرء الصراعات، وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد، وباختصار، دولة القانون.

فهل من داع للتأكيد على أن هذه الأهداف نفسها هي الأهداف المبينة بحق في ميثاق الأمم المتحدة؟ وهذه بالضبط هي الفلسفة الكامنة وراء التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الفرنكوفونية؛ ويتعين أن تترجم إلى تفاصيل محددة في الحياة اليومية لهاتين المؤسستين. ومن أجل هذا، ينبغي التأكيد على أن هذا التعاون أصبح واقعا حياتيا يحظى بالترحيب منذ أشارت الجمعية العامة في قرارها ٣/٥٠ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، إلى تكامل أنشطة الوكالة وأنشطة الأمم المتحدة مع أنشطة البرامج والمؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. وتنفيذا لذلك القرار، أنشأت المؤسسات آلية تعاونية، بفضل اتفاق تعاوني يرمي إلى تعزيز روابطهما بشأن مسائل ذات مصلحة مشتركة، ولا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية.

وفي المقر، قررت الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بأن تشارك المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية من الآن فصاعدا بصفة مراقب في مختلف مجالات عملها. ولا يزال مقتنعا بأن ذلك القرار قد أتاح وسيظل يتيح للمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية وللأمم المتحدة التعاون بصورة أوثق للاستجابة على نحو أفضل لتطلعات الشعوب والدول التي أنشئت المؤسسات من أجلها.

ولذا أود أن أناشد الدول الأعضاء أن تؤيد مشروع القرار المعروض علينا والذي يجسد الجهود التي تبذلها مع الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية من أجل تعزيز وتوسيع وتعميق تعاونهما لمصلحة السلام والتضامن الدولي.

السيد أوتش (كمبوديا) (تكلم بالفرنسية): وكما فعل المتكلمون السابقون، فإن وفد بلدي يؤيد الملاحظات الهامة جدا التي أدلى بها الممثل الفرنسي في عرضه البليغ لمشروع القرار قيد النظر.

الأمين العام في تقريره. فهذا التعاون بين الأمم المتحدة التي هي أهم منظمة عالمية، والجماعة الفرنكوفونية التي تجمع بين دول ذات خصائص معينة، دليل على إمكانية تنفيذ العولمة باستخدام الصفات المحددة لكل الأطراف، وعلى أن الاتساق لا مفر منه.

السيد دياغني (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يكتسي البند الذي ننظر فيه اليوم، وهو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية أهمية خاصة في نظر وفدي.

فالسنغال هي موطن الرئيس ليوبولد سيدار سنغور الذي أذكر بأنه كان أحد أوائل رؤساء الدول الذين شاركوا في الكفاح من أجل إيجاد مساحة للناطقين بالفرنسية، مساحة تنمى في إطار التعاون والتضامن والانفتاح على العالم. وينبغي لهذه المبادرة، حسبما قال الرئيس سنغور، أن توصل إلى شيء أطلق عليه "الحضارة العالمية"، والمقصود به حضارة تحتضن البشرية جمعاء، وإنجاز يتحقق بالتقارب والاختلاط - وباختصار، ولكي أردد ما قاله الرئيس الراحل: "لقاء للعطاء والتلقي".

ومن ذلك الالتزام من الرئيس سنغور مع غيره من الرواد، مثل هماني ديوري والحبیب بورقيبة، ولدت وكالة التعاون الثقافي والتقني في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٠ في نيامي، لتكون بمثابة إطار خاص للتجمع والحوار والتداؤب ضمن أسرة الناطقين بالفرنسية. ومن ثم أصبحت الوكالة معلما من بين أوائل المعالم البارزة على المسار المؤدي إلى تحقيق خطة كبرى، وهي الالتفاف حول غرض مشترك تتقاسمه كل البلدان التي تستخدم اللغة الفرنسية، وبذا تسهم في التعبير عن التضامن بالجمع بين الشعوب من خلال حوار مثمر ومتواصل فيما بين الثقافات والحضارات.

وطيلة ما يقرب من ٣٠ عاما أدت الوكالة مهمتها بكفاءة وعلى نحو محمود. ومن ثم، كان من الطبيعي أن يتخذ رؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية، في مؤتمر قمة هانوي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قرارا بإعطاء العالم الفرنكفوني بعدا سياسيا منظما وكامل النطاق، وإتاحة الفرصة الكاملة له للقيام بدوره على المسرح العالمي. وهذه المؤسسة الجديدة التي اتخذت اسم "المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية"، برزت إلى

المتحدة، ووجوب أن يتكشف تعزيز التعاون بين المنظمة الفرنكوفونية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة.

والواقع، أن الألفية الجديدة التي توشك أن تبدأ ستتيح فرصة لإرساء الأسس لمزيد من التعاون الدولي الوثيق والمثمر الذي يستهدف بصورة حاسمة التصدي لجميع التحديات العالمية التي تواجهنا وخدمة للسلام والاستقرار والازدهار لجميع شعوب كافة البلدان في أنحاء العالم.

ومشروع القرار المعروض علينا يستهدف تعزيز التعاون القائم بين المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية والأمم المتحدة وهو التعاون الذي دلل على أهميته فعلا. ومملكة كمبوديا التي استندت سياستها الخارجية دوما إلى الحوار والعمل المتضافر الودي، يسعدنا أن تتمكن من تقديم مساهمة نشطة من خلال هذه الشراكة بين المنظمة الفرنكوفونية والأمم المتحدة في إنعاش التعاون الدولي. ولذا يسعد وفد بلادي أن ينضم إلى المشاركين في تقديم مشروع القرار، ونأمل بأن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد مينا (توغو) (تكلم بالفرنسية): إن دراسة الجمعية العامة كل سنة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية دليل على اهتمام المجتمع الدولي بالمساهمة التي تقدمها والتي يمكن أن تقدمها من أجل تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

ويتجسّد ذلك في حقيقة أنه وفقا لميثاق المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية نفسه المعتمد في مؤتمر قمة هانوي، فإن المنظمة حددت لنفسها أهدافا تتمثل في المساعدة على إرساء الديمقراطية وتطويرها، ومنع اندلاع الصراع، وتعزيز حكم القانون، وحقوق الإنسان وتكثيف الحوار بين الثقافات والحضارات، والتقريب بين الشعوب وتعزيز تضامنها من خلال العمل التعاوني المتعدد الأطراف لمساعدة اقتصاداتها على الازدهار.

وتقرير الأمين العام عن هذا البند يحدد بالتفصيل العمل الذي أنجز في سياق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية ويجسّد تنوع المجالات التي يمكن أن تقدم فيها هذه الأخيرة مساهمة قيمة للأمم المتحدة. ولا يسعني أن أفوت هذه الفرصة دون توجيه التهنية إلى الأمين العام على جودة التقرير الذي قدمه للنظر فيه.

ففي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وفي هانوي، وبعد قرابة ٣٠ عاما من إنشاء المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية في آذار/مارس ١٩٧٠ في نيامي، فإن مؤتمر قمة رؤساء دول أو حكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية كلغة مشتركة اتخذ قرارا بمنح المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية بُعدا سياسيا الكامل من خلال جعلها مؤسسة دولية كاملة.

وكانت تتكون أصلا من ٢١ دولة وحكومة، بينما يبلغ تعدادها اليوم ٤٣ بلدا تشمل أمريكا وآسيا وأوروبا وأفريقيا وتمثل أكثر من ربع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية هي المنظمة الوحيدة بالإضافة إلى الأمم المتحدة التي تجتمع فيها بلدان العالم بكل تنوع أعراقها وألوانها وثقافات وأديانها - وأخذت تصبح تدريجيا نقطة التقاء هامة لتعزيز التعاون والتضامن بين الشعوب.

والتعاون الدولي الذي كانت مصدرا له دام قرابة ٣٠ عاما، بينما تضاعف تقريبا عدد الدول والحكومات التي تعمل على التقريب بينها. وهذا يدل على أن تلك المنظمة الحكومية الدولية قد تمكنت خلال هذه السنوات من الاضطلاع بعملها باحترام دقيق للهويات الخاصة بكل عضو من أعضائها بالإضافة إلى المشاركة البناءة في الحوار العالمي.

إلا أن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية لم تحصر أعمالها بمجالات عملها الرئيسية فحسب، بل أصبحت ومن خلال الطرائق المناسبة تشارك في ميادين الدبلوماسية الوقائية، وحسم الصراع، وتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز حكم القانون. ولقد أشار الأمين العام إلى ذلك في تقريره الوارد في الوثيقة A/54/397، وأنا مقتنع اقتناعا راسخا بأنها ستضطلع بذلك على نحو أكبر في المستقبل.

وتشعر مملكة كمبوديا بالامتنان للقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، الذي يتيح للمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية المشاركة بصفة مراقب في مختلف مساعيها. وما من شك في أن المنظمة الفرنكوفونية تضطلع بدور هام في مجتمع الأمم، من الناحيتين السياسية والثقافية. ولذا فإن من الطبيعي جدا وجوب أن يتم تنسيق أنشطتها مع منظومة الأمم

في صدارة أهداف المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية. والإعلان وخطة العمل اللذان صادق عليهما مؤتمر القمة الأخير للمنظمة الذي يعقد مرة كل سنتين والذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ في مونكتون، كندا، قد شجدا على مدى أهمية هذه المسألة للبلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية. وفي هذا الصدد، من الملائم أن تقوم الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية باستكشاف المزيد من السبل والوسائل لجعل التنوع اللغوي حقيقة واقعة، لا سيما بكفالة أفضل معاملة ممكنة للغة الفرنسية. ويكرر وفدي الإعراب عن هذا الشاغل، وهو شاغل تشترك فيه بالتأكيد غالبية البلدان الناطقة بالفرنسية. علاوة على ذلك، يرد الإعراب عن هذا الشاغل ضمنا في جميع توصيات التقرير المعروض على هذه الجلسة.

وقد اعتمدت ذلك التقرير لجنة الإعلام في دورتها الحادية والعشرين التي عقدت في نيويورك في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩. وأوصت اللجنة أيضا بأن تدعو الجمعية العامة الأمين العام للأمم المتحدة إلى بذل كل جهد ممكن لكفالة صدور التصريحات الصحفية عن إدارة شؤون الإعلام بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. ومن المأمول أن تمكن المبادرات المقبلة الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية، من أن تشارك أكثر في مناقشات الأمم المتحدة عن طريق لغة العمل الرئيسية التي تستخدمها.

السيد بلفور (هايتي) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم وفد هايتي للإعراب عن دعم حكومة هايتي لمشروع القرار A/54/L.25، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية". ويبين مشروع القرار هذا الاهتمام الواضح بتعزيز صلات التعاون القائمة بالفعل بين المنظمين. ويزيد من هذا الاهتمام أن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية تركز أنشطتها الرئيسية في مجالات ذات أهمية قصوى أيضا للأمم المتحدة، مثل النهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية وتدابير تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بل والبيئة.

وكما تدرك الجمعية العامة، فإن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية لا تمثل بأية حال أداة ترمي إلى تعزيز لغة واحدة أو للعمل من أجل إمكانية الحد من نفوذ اللغات الأخرى المستخدمة في الأمم المتحدة. وعلى العكس من ذلك، تمثل المنظمة إحدى الوسائل المؤسسية

والتعاون المتنوع والمتعدد الأطراف بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية يسير بوضوح في نفس اتجاه التقدم الذي تصبو إليه شعوبنا. ومن بين العديد من التدابير التي تدل على هذا التعاون، يسرني أن أذكر بإيجاز بعضا منها التي تبدو أساسية بالنسبة لوفد بلدي.

إن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية قد تميزت على الخصوص مؤخرا بإسهامها في تعزيز الديمقراطية وحكم القانون، ولا سيما في أفريقيا. فالعديد من البلدان في تلك القارة قد استفادت من التعاون المكثف بين المنظمة الفرنكوفونية والأمم المتحدة في هذه المجالات. فالمبادرات التي اتخذتها المنظمة الفرنكوفونية في هذا الصدد قد كملت أنشطة الأمم المتحدة بل وحلّت محلها على نحو مفيد. ومما لا شك فيه أن هذه المبادرات تجعل المنظمة الفرنكوفونية أحد شركاء الأمم المتحدة بالاختيار إذ أنها تسعى دول كل إلى بناء عالم يسوده السلام والاستقرار مع التركيز على التنمية. وهكذا، تم اتخاذ العديد من الخطوات مرة أخرى هذا العام والتزمت بموجبها المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية والأمم المتحدة بالسعي من أجل التوصل إلى حلول للآزمات أو حالات الصراع التي تتضمن دولا أعضاء في المنظمة الفرنكوفونية.

وبلدي، في سياق الحوار المستأنف بين الزعماء السياسيين، يستفيد حاليا من الدعم المقدم من مسهّلين خارجيين بما في ذلك الدعم الذي تقدمه المنظمة الفرنكوفونية، ويقدر تقديرا كاملا التعاون المتعدد الأبعاد بين الأمم المتحدة والمنظمة الفرنكوفونية، وبخاصة العمل الذي تضطلع به الأخيرة من أجل منفعة البلدان في أفريقيا.

وتعرب توغو عن تقديرها للجهود التي يبذلها الأمينان العامان لتعزيز التعاون الإيجابي بين منظمتهما. ومشروع القرار A/54/L.25، الذي يشارك بلدي في تقديمه والذي نود أن يعتمد بتوافق الآراء، يدعو الأمين العام إلى مواصلة ذلك التعاون.

وفي سياق تعزيز التعاون بين المنظمين، يود وفدي أن يعرب عن الأمل في أن تقوم المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية والأمم المتحدة بإيلاء اهتمام خاص لمسألة التنوع اللغوي. ولا بد من الإشارة إلى أن التنوع اللغوي يرد

التعاون لتعزيز التنمية. وفي هذا السياق يحث وفد هايتي الجمعية العامة على توفير دعمها الكامل لمشروع القرار هذا.

السيد نتيتورويي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): هذه هي المرة الأولى التي أتكلم فيها من هذه المنصة بوصفي الممثل الدائم الجديد لبوروندي لدى الأمم المتحدة. ومن ثم يسرني أن أهنيئ السيد غورياب على انتخابه رئيساً للدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

ومن دواعي سروري العظيم أيضاً أن أعطي هذه المنصة لأشيد بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية. وهذا التعاون لا يفيد البلدان التي تشترك في استخدام اللغة الفرنسية وحسب، وإنما هو مفيد أيضاً لجميع أعضاء الأمم المتحدة ولجميع المنظمات التي تعمل من أجل السلام والتنمية والحوار بين الثقافات والشعوب.

وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن بوروندي تلاحظ مع التقدير أن الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية تتعاونان عن كثب في طائفة متنوعة من المجالات، في الميدان السياسي تحديداً، ولا سيما في مسائل الدبلوماسية الوقائية وتسوية الصراعات، وفي الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفيما يتعلق بحقوق الإنسان والديمقراطية وما إلى ذلك. وبالتالي، من الطبيعي أن تهتم كل منظمة منهما بالأخرى. والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية تجمع قسماً كبيراً من البلدان والمنظمات داخل الأمم المتحدة أو تلك التي تتعاون معها.

إن مؤتمر قمة المنظمة الذي يعقد مرة كل سنتين، والذي عقد في الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر في مونكتون، كندا، جمع وفوداً من ٥٥ عضواً في المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، حيث مثل ٤٠ منهم على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات.

وبوروندي ترحب أيضاً بالتعاون بين المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية وسائر المنظمات الإقليمية والدولية، التي تعمل جميعاً بشكل مشترك لتعزيز مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

وبالفعل، فإن المنظمة الفرنكوفونية، باعتبارها الوكالة التي خلفت وكالة التعاون الثقافي والتقني، اجتمعت

المصممة لتعزيز تعدد اللغات والتنوع الثقافي في جميع أرجاء العالم بوصف ذلك سبيلاً إلى إثراء التراث الثقافي الإنساني وصونه.

وفي وقت تركز الأمم المتحدة على نحو متزايد على المشاكل المصاحبة للتنمية المستدامة والأمن البشري، فمن نافلة القول إن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، المعززة بتجربتها في السنوات الأخيرة، ستتمكن من تقديم مساهمة كبيرة في مشاريع المنظمة الدولية.

وعبر السنوات القليلة الماضية، أثبتت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية بوضوح درايتها في مجال المساعدة الإنمائية. فالتعاون بين هايتي وتلك المنظمة الدولية كان مثمراً في عدد من المجالات، لا سيما تلك المتعلقة بالتعاون في المرحلة الجامعية والتعليم الابتدائي.

وأود أن أذكر موضوع الشباب والدور الذي يطلب إليهم أن يضطلعوا به في عملية تنمية المجتمع. وقد كان لهذه المسألة دور مركزي في مؤتمر قمة الجماعة الفرنكوفونية المعقود في مونكتون، كندا، في بداية أيلول/سبتمبر الماضي. وتمكنت الأمم المتحدة عن طريق الأمين العام كوفي عنان من إظهار مستوى الاهتمام الخاص الذي توليه لهذا الموضوع، فضلاً عن المواضيع الأخرى التي تدعو إليها المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية. والشباب هم مستقبل العالم وأمله، ولذلك، من المفهوم أن توليهم تلك المنظمة هذا القدر من الاهتمام. وما من شك في أن الأمم المتحدة، بقيادة الأمين العام، ستولي اهتماماً كبيراً لهذه المسألة.

علاوة على ذلك فإن السيد كوفي عنان، لدى عودته من مونكتون، أظهر تأييده لهذه الفكرة بالطلب إلى الدول المشاركة في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة بأن تشرك أكبر عدد ممكن من الشباب في وفودها. ويظهر هذا الشاغل بوضوح الاهتمام بأعمال المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية ويمثل خطوة أكيدة صوب تحقيق تعاون مثمر بين المنظمين.

وكما شدد الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة A/54/397، فإن نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية يتسع على نحو مطرد ليشمل عدداً متزايداً باستمرار من المجالات. وبالتالي يرجع الأمر إلى الجمعية العامة في أن تحيط علماً بذلك وأن تيسر جميع التدابير المصممة لتعبئة أشكال جديدة من

المتحدة. وبنن ترحب ترحيباً حاراً بالتقدم البارز الذي أحرزته هاتان المنظمتان طوال العامين الماضيين في إطار الأعمال المشتركة التي بدأتها وأيضاً في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية والثقافية.

وبالرغم من أن الحرب الباردة قد انتهت، فإن العديد من بؤر التوتر لا تزال قائمة كما أن عدداً من المآسي تجري أمام أعيننا، وعلى وجه الخصوص في القارة الأفريقية. وفي هذا الصدد، من المشجع أن نلاحظ أن معظم الأنشطة المشتركة التي تقوم بها الأمم المتحدة والمنظمة الفرنكوفونية في المجال السياسي اتخذت كهدف كبير لها تعزيز السلم والديمقراطية حيث يتعرضان لتهديد قليل أو لا يتعرضان لأي تهديد على الإطلاق؛ ومنع الأزمات والحيلولة دون نشوب الصراعات؛ أو المساعدة في إدارة حالات الصراع القائمة من أجل استعادة البلدان المتضررة السلام الذي لا غنى عنه لازدهار اقتصاداتها، وهو عنصر ضروري للتنمية تتطلع إليه جميع شعوب العالم.

ومن الواضح أن هذه أعمال ومبادرات مفيدة ينبغي أن تحظى بالتقدير الواجب. ووقد بنن يرحب بالمهارة وبعد الرؤيا اللذين اتسمت بهما هذه الأعمال التي قامت بها المنظمتان. وهو يحث بقوة أمينها العام على مواصلة بذل جميع الجهود من أجل تحقيق واحد من أسمى أهداف البشرية الذي سيتطلب تضامناً أكبر: السعي نحو السلام.

ويبدو لنا أن المهم أن نلاحظ ونشجع المبادرات المشتركة التي تتخذها المؤسسات الرامية، في جملة أمور، إلى مساعدة تطوير شبكة الانترنت في أفريقيا؛ والمشاريع المشتركة بين المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي هدفها إفادة الأطفال، والشباب والنساء؛ والتوقيع على الاتفاق الإطاري بين المنظمة الفرنكوفونية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، الذي، في رأينا، يستجيب للاحتياجات الملحة التي سيسهم الوفاء بها دون شك في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للشعوب الناطقة بالفرنسية في البلدان النامية.

وهذه الأنشطة المختلفة شهادة بليغة على حيوية وأهمية جماعة البلدان الناطقة بالفرنسية. ولهذا السبب يسر بنن أن تكون بين الدول التي قررت أن تقدم إلى

مع نظيراتها في باريس في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨ لتقديم نفسها ولتستعرض إمكانات التعاون والتآزر بين المنظمات الدولية في مجالات السلم، والأمن والتنمية.

وكان من بين المشاركين في ذلك المؤتمر الأمانة العامة للأمم المتحدة، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والكمونولث، ورابطة الدول المستقلة، وجماعة البلدان المتكلمة بالبرتغالية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجلس أوروبا، وجامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة الوحدة الأفريقية.

إن الطابع العالمي للمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية واضح، وقد تلقت بوروندي بالفعل مساعدة مشتركة من الأمم المتحدة والمنظمة الفرنكوفونية. واسمحوا لي بأن أذكر هنا، على سبيل التوضيح، إسهام المنظمة في المشاورات التي نظمتها الأمانة العامة والحكومة الكندية، والتي عقدت في ١٠ و ١١ كانون الثاني/يناير في نيويورك. وكان هدف ذلك الاجتماع تقييم الخطوات المتخذة نحو إحلال السلام في بوروندي وإعطاء دفعة جديدة لعملية السلام الجارية.

ولقد رحبت حكومة بوروندي، ولا تزال ترحب، بمساعدة المنظمة الفرنكوفونية وعلى وجه الخصوص مساعدة ممثلها الخاص، الذي يراقب عن كثب محادثات السلام في بوروندي.

ولهذه الأسباب سيؤيد بلدي مشروع القرار عن "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية" المعروض علينا. وندعو سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذونا.

السيد أديكامبي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود بدوري أن أشارك المتكلمين السابقين الذين أعربوا للأمين العام من على هذه المنصة عن الامتنان والتعاني بخصوص التقرير الممتاز الذي قدمه إلينا بشأن الموضوع الذي نناقشه اليوم، ألا وهو "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية".

إن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، منذ تأسيسها في عام ١٩٩٧، تعزز وتكثف التعاون المثمر الذي كان قائماً بين وكالة التعاون الثقافي والتقني وبين الأمم

في معظم الحالات، إلى اتخاذ مواقف مشتركة أو متقاربة من قضايا متنوعة تتناولها تلك المؤتمرات. وهي تساعد أيضا كثيرا من الوفود الناطقة بالفرنسية في عملها عن طريق تزويدها، بقدر المستطاع وعند الضرورة، بخدمات الترجمة وبغيرها من أشكال المساعدة، مثل تقديم إحاطات إعلامية عن سير الجلسات التي لا تتسنى فيها الترجمة الفورية.

وعلى سبيل المثال، فإن مؤتمر روما المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية قد وضح هذا الدور الهام الذي اضطلعت به منظمة الفرنكوفونية في إطار المشاركة النشطة من العالم الناطق بالفرنسية. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر البعثات الدائمة لبلدان منظمة الفرنكوفونية لدى المنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما البعثات الموجودة هنا في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، على جهودها الجارية لتحقيق أهداف منظمة الفرنكوفونية.

ولا يمكن إنكار الصلة بين التعليم والتنمية. فأي استثمار في مجال التعليم لا بد أن يؤثر تأثيرا إيجابيا ومباشرا على تنمية المجتمع، وبالتالي على رفاه الأفراد. وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن نشيد بمنظمة الفرنكوفونية للعمل الدؤوب الذي تضطلع به في تنظيم الحلقات الدراسية بشأن أهم القضايا المعاصرة المدرجة في جدول أعمال المجتمع الدولي. وأود أن أعرب عن تأييدنا ودعمنا للتعاون بين المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وأخيرا، يؤكد وفد مصر أهمية استمرار التعاون بين منظمة الفرنكوفونية ومنظمة الأمم المتحدة بأكملها، الذي أوردت بعض أمثلة عليه، لكي نحقق تنسيقا أفضل.

السيد بيلينغا - إلبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): إن الكاميرون، بوصفها مشاركة في تقديم مشروع القرار A/54/L.25، تؤيد بطبيعة الحال البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا في بداية الجلسة. ولما كانت الكاميرون لا تزال ترغب في المشاركة في هذه المناقشة، فإن ذلك يدل على مدى ترحيبنا بتوافق الآراء الذي توصلنا إليه، سنة بعد أخرى، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والعالم الناطق بالفرنسية.

وهناك أسباب عديدة لذلك. أولا، بالنسبة للناطقين منا بالفرنسية، فإن هذا التوافق في الآراء تعبير عن رضى المجتمع الدولي عن مشاركة العالم الناطق بالفرنسية

الجمعية مشروع القرار لتتخذ فيه ونصوت عليه بعد قليل.

وفي هذا الخصوص يشاطر وفد بنين ممثل فرنسا وجهات النظر التي أعرب عنها في عرضه لمشروع القرار المعروض علينا وندعو إلى اعتماده بتوافق الآراء.

السيد جمعة (مصر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية" (A/54/397).

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام للمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية السيد بطرس غالي، على جهوده الدؤوبة لتعزيز دور المنظمة التي يترأسها ودعم قدراتها، بهدف الاستجابة بشكل سريع ومناسب للحالات التي تهيئها وقائع العالم أحادي القطب.

ومنذ إنشاء المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية في مؤتمر قمة هانوي عام ١٩٩٧، وما تلا ذلك من اتخاذ الجمعية العامة مقررها ٥٣/٥٢، الذي منح المنظمة الفرنكوفونية مركز المراقب لدى الجمعية العامة، حدث تعاون مكثف وقوي بين المنظميتين.

وفي هذا الصدد، بدأت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية سلسلة من الأنشطة المتعلقة بنزع السلاح وعمليات حفظ السلام. وتشجع مصر هذه التطورات في المجالات المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

وتطوير بروتوكول بين المنظمة الفرنكوفونية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة يتيح الفرصة لصغار المهنيين في البلدان النامية للعمل لدى وكالة الأمم المتحدة المتخصصة تلك. وهذا يمكنهم من أن يتعلموا بطريقة مباشرة كيفية سير العمل في النظم المتعددة الأطراف، وأن يقدروا تقديرا أفضل واقع العلاقات الدولية في الوقت الذي يتزايد تحول العالم إلى قرية عالمية نتيجة لثورة الاتصالات وظاهرة العولمة.

وإننا ندعم ونشجع مشاركة المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية في المؤتمرات الدولية، ولا سيما مؤتمرات الأمم المتحدة. فنفضلا عن مزايا المشاركة في هذه المؤتمرات بصفة مراقب، فإن هذه المشاركة تؤدي أيضا،

علاوة على اتفاق التعاون، الذي ربط بين المنظمين منذ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

وأهداف إرساء دعائم السلام، والأمن، والتنمية، التي سعت الأمم المتحدة إلى تحقيقها هي جوهر مهمة البلدان الناطقة بالفرنسية، كما وضعها مؤسسو حركة الفرنكوفونية الحكومية الدولية في نيامي، أفريقيا، في عام ١٩٧٠، وكما تطورت من خلال مؤتمرات القمة التي عقدتها البلدان الناطقة بالفرنسية كل سنتين.

وأصبح هذا المشروع ورشة حقيقية للتقدم، على أساس القيم المشتركة، بما في ذلك قيم الديمقراطية وحكم القانون. ومنذ مؤتمر قمة فرساي عام ١٩٨٦ إلى مؤتمر قمة مونكتون في أيلول/سبتمبر الماضي، ظل رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية - بلد واحد من كل أربعة بلدان على الأرض - يؤكدون مجددا تصميمهم على العمل سويا من أجل حل مشاكل العالم السياسية والاقتصادية، ويطالبون بالمشاركة النشطة مع الأمم المتحدة ومع المنظمات التي تكون منظومة الأمم المتحدة.

ولقد بدأت تلك المشاركة مع سلسلة المؤتمرات الدولية التي تنظمها الأمم المتحدة، اعتبارا من مؤتمر قمة الأرض، الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، ومواصلة بالمؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣؛ والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤؛ والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عقد في بربادوس عام ١٩٩٤؛ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، الذي عقد في بيجين عام ١٩٩٥؛ ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمستوطنات البشرية، الذي عقد في استانبول عام ١٩٩٦. وفي هذه المؤتمرات عملت المنظمة الفرنكوفونية وشركاؤها عن كثب مع الأمم المتحدة؛ فجاءت مكملة لها وأثرت مداولاتها، وسعت إلى تسهيل تواجد البلدان الناطقة بالفرنسية ومشاركتها النشطة في كل مراحل التحضير والاجتماع والمتابعة.

ونحن نواصل اتخاذ نفس النهج تجاه مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى وغيرها من التجمعات الدولية، وعلى سبيل المثال مؤتمر الأمم المتحدة الدبلوماسي للموضين المعني بإنشاء محكمة جنائية دولية، الذي عقد في روما؛ ومؤتمرا الأمم المتحدة المقبلان بشأن الأسلحة الخفيفة

في تحقيق مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، من خلال وكالة التعاون الثقافي والتقني في الماضي، وعن طريق المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية في الوقت الحالي. وكما يرد في تقرير الأمين العام، تلاحظ هذه المشاركة في مجالات تعزيز السلام، والنهوض بحقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية، وتحقيق التنمية. وهذا التوافق في الآراء مصدر حقيقي أيضا لارتياح تلك البلدان التي آمنت منذ البداية بهذه المشاركة من منظمة الفرنكوفونية. والكاميرون، وهي عضو في كل من الكومنولث، ومنظمة الفرنكوفونية، يسرها أن تكون من ضمن تلك البلدان. وتوافق الآراء المبني على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الفرنكوفونية يشجع أعضاء منظمة الفرنكوفونية، ويلهمهم، ويحثهم على تزويد أنفسهم بالأدوات اللازمة لتحقيق الآمال العظيمة التي أوجدها إنشاء منظمة الفرنكوفونية وتعاونها مع الأمم المتحدة.

ولكل تلك الأسباب، تؤيد الكاميرون مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.25. ونحن مقتنعون، لنفس تلك الأسباب، بأن مشروع القرار سيحظى بالدعم الكامل من جميع أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨/٣٣ المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨، والمقرر ٤٥٣/٥٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية.

السيد بوعبيد (المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية) (تكلم بالفرنسية): يسرني عظيم السرور أن أشارك في هذه المناقشة باسم المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، وأن أشاطر الجمعية بعض الأفكار التي أثارها تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الفرنكوفونية، فضلا عن مشروع القرار المتعلق بهذا البند من جدول الأعمال، الذي توشك الجمعية أن تعتمده.

وأود أولا أن أعرب عن امتناني للأمين العام على النوعية الجيدة لتقريره. فهو يقدم عرضا وافيا للتطور الذي اتخذ شكلا إيجابيا خاصا في العلاقات بين المنظمين في جميع مجالات المصالح المشتركة بينهما، ولتكثيف العلاقات بينهما على نحو لم يسبق له مثيل، كما جسدها ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الفرنكوفونية،

والتقني، لكي تشمل المجال السياسي. كما أنشأ مؤتمر قمة هانوي منصب الأمين العام للمنظمة؛ وعين رؤساء الدول أو الحكومات الأمين العام السابق للأمم المتحدة السيد بطرس بطرس غالي. وكان إنشاء ذلك المنصب إضافة بعد سياسي سليم للهيكل المؤسسي الجديد للمنظمة الفرنكوفونية، لأن مهمة الأمين العام هي ضمان أن تكون المنظمة طرفاً رئيسياً على المسرح الدولي وتنفيذ الأنشطة السياسية والدبلوماسية للمنظمة. وبموجب أحكام الميثاق الجديد يكون هو المتحدث السياسي والممثل الرسمي للمنظمة في الميدان الدولي.

وبنفس الروح، وبعين ترنو بالطبع إلى التكامل - بما في ذلك التكامل مع الأنشطة الأخرى للمجتمع الدولي - بدأت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية بزيادة أنشطتها الدبلوماسية داخل العالم الناطق بالفرنسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ قام أميننا العام، على سبيل المثال، وبناء على طلب من رئيس توغو أيادوما، بالطلب من السيد مصطفى نيازي، رئيس الوزراء السابق ووزير الدولة ثم وزير الشؤون الخارجية في السنغال، أن يضطلع ببعثة للنوايا الطيبة إلى توغو عقب الأزمة السياسية التي ظهرت هناك بعد الانتخابات الرئاسية التي جرت في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وكان ذلك عقب نداء لجميع الفاعلين والأطراف بالانخراط في حوار، نداء أصدرته البعثة المشتركة بين المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية ومنظمة الوحدة الأفريقية لاحترام الانتخابات الرئاسية في توغو. وكما يعلم الأعضاء، فإن المحادثات التي كانت جارية لعدة أشهر بين المعارضة والسلطات في سياق عملية حوار ومصالحة وطنية تجري تحت إشراف فريق وساطة من أربعة أطراف تعترف به جميع أطراف الحوار ويضم فرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية.

وبالإضافة إلى ذلك، وبناء على طلب الرئيس لورينت ديزيريه كابيلا، أرسل الأمين العام للمنظمة الفرنكوفونية بعثة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة رئيس بنن السابق السيد إميل - ديرلان زنسو. ومنذ ذلك الحين استمرت المنظمة تتابع عن كثب تطور الموقف المعقد في ذلك البلد وفي جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، وتدعم جهود السلام التي تبذلها منظمات مثل منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وزيادة على ذلك، اتخذ مؤتمر وزراء الشؤون الخارجية في المنظمة الفرنكوفونية، الذي عقد في بوخارست عام ١٩٩٨، قراراً يطالب بالرفع الفوري للحظر الاقتصادي

ومناهضة العنصرية، المقرر عقدهما عام ٢٠٠١، وكذلك جولة سيااتل للمفاوضات التجارية التي ستبدأ بعد أيام قليلة تحت رعاية منظمة التجارة العالمية.

ووفرت المشاورات فيما بين البلدان الناطقة بالفرنسية في كل من تلك التجمعات فرصة خاصة للحوار وتبادل الآراء؛ وأحياناً للاتفاق على مواقف مشتركة، مما جعلها ذات قيمة متزايدة بالنسبة لتلك المؤتمرات الدولية. وبسبب التكوين الأصلي لمجموعة البلدان الناطقة بالفرنسية - التي تجمع سوياً بلداناً من أوروبا وأفريقيا والأمريكتين وآسيا، وبعضها من أقل البلدان نمواً، وبعضها أعضاء في مجموعة السبعة، وبعضها الآخر بلدان ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية - ويمكن لهذه المواقف المشتركة أن تسهل نطاق أوسع من توافق الآراء: توافق الآراء داخل المجتمع الدولي برمته.

وإن هذه المشاركة مع الأمم المتحدة أصبحت أقوى بأنشطة التعاون الإنمائي الملموسة. وكانت هناك اتفاقات محددة نحو هذه الغاية، ووضعت مجموعة متنوعة من المشاريع - بما في ذلك ما هو في ميادين التعليم، ومحو الأمية، والتدريب، والتنمية المستدامة والتكنولوجيا الجديدة للمعلومات - على يد المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية عن طريق هيئتها التشغيلية الرئيسية، أي الوكالة الحكومية الدولية التابعة للمنظمة الفرنكوفونية، بالتعاون مع عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها. ويوفر تقرير الأمين العام المعروض اليوم على الجمعية العامة وصفاً كاملاً للتعاون الذي سعيته إلى تطويره والذي سنواصل تطويره مع منظومة الأمم المتحدة في ميدان التعاون الإنمائي. وزيادة على ذلك فقد سبق لمتكلمين آخرين أن تناولوا هذه المسائل، ولن أتطرق إليها بما يتجاوز كيل المديح لمثل هذا التعاون وشكر تلك الوفود على كلماتها وعلى تقييمها الإيجابي.

ولكنني أود أن أسلط الضوء على بعد جديد في العلاقات بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية هو: التعاون في المجال السياسي. وكما يعلم الأعضاء فإن مؤتمر قمة هانوي لرؤساء دول وحكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة بينها، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، كان نقطة تحول في تطور المنظمة الفرنكوفونية. وفي ذلك الحين قرر رؤساء الدول أو حكومات البلدان التي تستخدم الفرنسية لغة مشتركة بينها توسيع مشاركة المنظمة، التي كانت قاصرة حتى ذلك الوقت على مجالات التعاون الثقافي

الجزءات؛ وشاركت في الاجتماع الذي نظمته الأمانة العامة بشأن غينيا - بيساو عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) بغية دعم القوات التي تولى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نشرها في ذلك البلد.

وأخيراً، أود أن أشدد على مدى ما نعلقه من أهمية على التعاون مع الأمم المتحدة في مجالات تقديم المساعدة في الانتخابات والنهوض بحقوق الإنسان والديمقراطية، ومن بين جميع بعثات مراقبة الانتخابات التي أوفدها المنظمة الفرنكوفونية خلال العامين المنصرمين - وكما يتضح بناءً على طلب السلطات في البلدان المعنية - خمسة من البعثات اضطلعت بمهامها بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة. ويبدو لنا أن ذلك المجال هو مجال خاص للتعاون ينبغي متابعة استكشافه بهدف تحقيق تنسيق أفضل بين المنظمات.

أما فيما يتعلق بدعم العمليات الديمقراطية، فيسعدنا أن نشهد النهج المؤسسي الذي اعتمدته المنظمة الفرنكوفونية قبل بعض الوقت مع كسب دعم أكبر فأكبر من الشركاء الدوليين الآخرين. ونحن نؤيد المزيد من التفاعل في هذا المجال. وستؤدي اللجنة المشتركة، التي من المتوقع أن نقيمها في المستقبل القريب بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى شراكة حقيقية في هذا المجال.

وأخيراً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان، عقد اجتماع على مستوى كبار المسؤولين بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف بين ممثلين من المنظمة الفرنكوفونية وممثلين عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان مثل بداية المشاورات في مجال تحديد أحكام برنامج التعاون لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومن المؤكد أن ينبغي وضع هذا البرنامج بعد مؤتمر وزراء خارجية المنظمة الفرنكوفونية المقرر عقده في نهاية هذا الشهر في باريس.

وإذا كان تقرير الأمين العام بشأن ما تم الاضطلاع به من أنشطة خلال العامين الماضيين يكشف عن تكثيف التعاون بين المنظمات، فإن مشروع القرار الذي تولى عرضه ممثل فرنسا والذي تستعد الجمعية لاعتماده، يتيح لنا احتمالات جديدة نتطلع إليها بشغف.

ونياًبة عن الأمين العام للمنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية، أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن امتناننا

الذي عانت منه بوروندي في السنتين السابقتين، ولمتابعة ذلك القرار، قام أميننا العام بتعيين مبعوث خاص إلى بوروندي هو وزير الشؤون الخارجية والتعاون السابق في موريتانيا السيد الحسن ولد لباط.

وختاماً أشير إلى بعثة المصالحة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى التي عهد بها الأمين العام للمنظمة إلى السفير اليويني سين، ممثل السنغال، بقصد المساعدة في تعزيز الديمقراطية والمصالحة الوطنية بما يتفق مع اتفاقات بانغي. وجاءت تلك البعثة في وقت شهدت البلاد طريقاً مسدوداً بعد الانتخابات السياسية بسبب رفض المعارضة المشاركة في أعمال الجمعية الوطنية عقب انتخاب مكتبها الذي كان محل جدال.

وكانت الأزمات في تلك البلدان وفي غيرها من البلدان الناطقة بالفرنسية بين العناصر الأساسية للعلاقات السياسية المؤسسة حديثاً بين المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية والأمم المتحدة. وتجري على نحو منتظم مشاورات وتبادل للمعلومات والتحليل بين المنظمات. وتتضمن هذه الاجتماعات الدورية بين كبار المسؤولين، عقد أولها في نيويورك في نيسان/أبريل ١٩٩٩ ووفر الفرصة لمحادثات مع إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام، واجتماعات للمبعوثين الخاصين مثل الاجتماع الذي عقد في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ عندما جمعت إدارة الشؤون السياسية بصفة غير رسمية جميع المبعوثين الخاصين إلى بوروندي، بما في ذلك مبعوث الأمين العام للمنظمة الفرنكوفونية لتقييم تطور الموقف في ذلك البلد وآفاق الحوار بين أبناء بوروندي عقب وفاة الرئيس نيريري.

وبهذه الروح ذاتها، شاركت المنظمة الدولية للجماعة الفرنكوفونية لأول مرة في اجتماع السنتين لرؤساء المنظمات الإقليمية الذي نظمه الأمين العام للأمم المتحدة. وقد تركز اهتمام اجتماع عام ١٩٩٨ على منع نشوب الصراعات وهو النهج الذي تحبذه المنظمة الفرنكوفونية فيما تضطلع به من أنشطة لخدمة السلام.

وأسهمت المنظمة الفرنكوفونية أيضاً في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي لإعادة إحلال السلم في البلدين الناطقين بالفرنسية: فقد شاركت في المشاورات التي نظمتها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ الأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة كندا لتقييم التقدم المحرز في عملية أروشا وللنظر في استئناف التعاون مع بوروندي بعد رفع

تقرر ذلك.

(ب) تعيين أعضاء في لجنة الاشتراكات

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/541)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها (A/54/541) بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاشتراكات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وهم: السيد ألفارو غورغيل دي اليتكار نيتو؛ والسيد جو كويلين؛ والسيد سيرغيه مارييف؛ والسيد أنجيل مارون؛ والسيد هاي - بون بارك؛ والسيد أوغوسي سي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود تعيين الأشخاص الموصى بتعيينهم أعلاه؟

تقرر ذلك.

تعيين عضو في مجلس مراجعي الحسابات

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/542)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة المراجع العام للحسابات في جمهورية جنوب أفريقيا عضوا في مجلس مراجعي الحسابات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ بتاريخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود تعيين ذلك الشخص؟

تقرر ذلك.

(د) إقرار تعيين أعضاء في لجنة الاستثمارات

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/543)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها (A/54/543) بأن تقر

العميق لكل البلدان التي شاركت في تقديم مشروع القرار هذا، وكذلك لكل البلدان الأخرى التي ستدعمه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): نشرع الآن في البت في مشروع القرار A/54/L.25.

أود أن أعلن أن كوستاريكا أصبحت مقدمة أيضا لمشروع القرار.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/54/L.25؟

اعتمد مشروع القرار A/54/L.25 (القرار ٢٥/٥٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تود أن تختتم نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موريل (سيشيل).

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى

تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/540)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها (A/54/540) بأن تعين الجمعية العامة الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وهم: السيد جيرار بيرو؛ والسيدة نورما غواكوشيا إستينوز؛ والسيد فلاديمير كوزنيتسوف؛ والسيدة سوزان شيروز؛ والسيد روجيه تشونغوي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعين أولئك الأشخاص؟

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بهذا تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٧ من جدول الأعمال.

البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مشروع قرار (A/54/L.21/Rev.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يتذكر الأعضاء أن مناقشة البند ١٤ من جدول الأعمال جرت في الجلستين ٤٦ و ٤٧ المعقودتين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار (A/54/L.21/Rev.1).

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): عقدت مجموعة الدول الأعضاء المعنية بالفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار مناقشات وافقت على أنه يمكنها أن تقبل النص الجديد للفقرة ٩ من المنطوق التي تأخذ بعين الاعتبار النص الوارد في القرار GC(43)/Res./22 الذي اعتمدته المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا.

وكان النص الجديد للفقرة ٩ من المنطوق قد وزع على الدول الأعضاء، وأؤكد أن مجموعة الدول الأعضاء التي كانت معنية بصفة خاصة بهذه الفقرة وصلت إلى اتفاق بشأن هذا النص الجديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): ألتمس من ممثل فرنسا أن يقرأ النص بالصيغة المعدلة المتفق عليها.

السيد دوتريو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): رغم أننا كنا نتكلم عن النص باللغة الفرنسية إلا أنني مضطر لقراءة هذا النص بلغة شكسبير. وإني واثق من أن هذا سيفتقر.

وهكذا فإن النص كما يلي:

(تكلم بالانكليزية):

"تشيد أيضا بالمدير العام للوكالة وموظفيه على جهودهم المضنية من أجل تنفيذ قرارات مجلس

الجمعية العامة تعيين الأمين العام للأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في لجنة الاستثمارات لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وهم: السيدة فروتسين يوفيش؛ والسيد تاكيشي أوها؛ والسيد بيتر ستورمونث دارلنغ.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود إقرار تعيين أولئك الأشخاص؟

تقرر ذلك.

(ه) تعيين أعضاء في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/544)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها (A/54/544) بأن تعين الجمعية العامة الشخصين المذكور اسمهما أدناه عضوين في المحكمة الإدارية للأمم المتحدة لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وهما: السيد جوليو بريوزا؛ والسيد ماير غاباي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعين ذينك الشخصين؟

تقرر ذلك.

(و) تعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

تقرير اللجنة الخامسة (A/54/545)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): توصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من تقريرها بأن تعين الجمعية العامة الشخص التالي عضوا في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠: السيد أمجد حسين سيال.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تعين هذا الشخص؟

تقرر ذلك.

قرارات مجلس الأمن ودعت إلى استئناف أنشطة الرصد والتحقيق المستمرين. واعتراضنا مبني على الأسباب التالية:

أولاً، كان يجب توجيه الدعوة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لتنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بالعراق. فهاتان الدولتان خرقتا وما زالتا تخرقان جميع قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة. فهما تمارسان العدوان اليومي على العراق في مناطق حظر الطيران خرقتا لقرارات مجلس الأمن التي نصت جميعها على احترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق.

والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قامتا بعدوان عسكري شامل على العراق في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ دون تخويل من مجلس الأمن. هذا العدوان دمر المنشآت الاقتصادية والخدمية في العراق، وأيضاً المنشآت التي كانت خاضعة لنظام الرقابة التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وما تحويه من أجهزة مراقبة ومتحسسات وكاميرات. والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، بعملهما هذا، قتلتا نظام المراقبة في العراق وشتتا عدوانا ليس على العراق فحسب بل على الوكالة أيضاً، وعليهما دفع ثمن ذلك.

ثانياً، قامت الولايات المتحدة وبريطانيا، من خلال مفتشي اللجنة الخاصة الذين يشرفون على نظام الرقابة والتحقيق في العراق ومنشآته ومقراته، بالتجسس على العراق وإثارة الأزمات السياسية وإعطاء المبررات للعدوان على العراق، وبذلك وجهتا ضربة قاصمة لمصادقية نظم الأمم المتحدة للتحقيق. وقد مر هذا الخرق الفاضح لقواعد عمل المنظمات الدولية دون عقاب. ومعدو مشروع القرار لم يكلفوا أنفسهم عناء ولو حتى إشارة بسيطة إلى هذه الممارسات اللامشروعة والأخلاقية للولايات المتحدة وبريطانيا.

هذه الممارسات خلقت شرخاً كبيراً في مصداقية نظم التحقيق التابعة للأمم المتحدة، مما يدعو الدول جميعها، وليس العراق فحسب، إلى أن تتخذ جميع الإجراءات لحماية أمنها الوطني وسيادتها وكرامتها تجاه أولئك الذين يلبسون قبعة الأمم المتحدة ويتجسسون عليها. ثم ما هي الضمانات التي تستطيع الأمم المتحدة أن تقدمها للدول بما يمنع من تكرار قيام المفتشين بالتجسس وتعريض أمن الدول واستقلالها للخطر.

الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) و ١٠٥٠ (١٩٩٦) و ١٠٦٠ (١٩٩٦) و ١١١٥ (١٩٩٧) و ١١٥٤ (١٩٩٨) و ١١٩٤ (١٩٩٨) و ١٢٠٥ (١٩٩٨). وتشدد على ضرورة أن ينفذ العراق جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً تاماً، وتشدد على أنه ينبغي أن تستأنف الوكالة دون إبطاء الاضطلاع بأنشطتها المتعلقة بالرصد والتحقيق المستمرين، وتشدد أيضاً على أنه، رغم أن الوكالة مرتاحة إلى أن الأسئلة المتبقية التي لم تتم الإجابة عليها بحلول منتصف كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ لا تمنع من التنفيذ الكامل لخطة الرصد والتحقيق المستمرين، فإن من الضروري تأكيد أن أساس هذا الاستئناف يحفظ للوكالة حقوقها المحددة في جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي خطتها للرصد والتحقيق المستمرين، بما في ذلك الممارسة الكاملة لحقوقها في الوصول إلى ما تنشده، كما هي واردة في هذه القرارات، والتعاون الضروري من العراق، وأن زيادة الشفافية من قبل العراق في معاملاته مع الوكالة من شأنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في تسوية المسائل وتبديد الشواغل القليلة المتبقية في إطار خطة الرصد والتحقيق المستمرين."

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/54/L.21/Rev.1 والتعديل الشفوي المقدم من ممثل فرنسا.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في تحليل تصويتهم أو شرح مواقفهم. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد العنبيكي (العراق) (تكلم بالعربية): يثني وفد بلدي على الجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ مهماتها بموجب نظامها الأساسي.

وكنا نتمنى أن يعبر مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند عن الإجماع الدولي على دعم أنشطة الوكالة والتأكيد على مهنتها واستقلاليتها. وللأسف ابتعد مشروع القرار في بعض فقراته عن الموضوعية، وعكس وجهة نظر سياسية، مما يؤدي حيادية الوكالة واستقلاليتها ومهنتها. وأشار هنا على وجه الخصوص إلى اعتراض بلدي الشديد على ما ورد في الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار التي دعت العراق إلى تنفيذ

العمل المتفق عليه رغم مرور خمس سنوات على توقيع الاتفاق. وقبل سنتين كان هناك احتفال بوضع حجر الأساس، ولكن العمل التأسيسي لم يشرع فيه حسب المقرر. ومن الواضح كل الوضوح أن إنشاء مفاعلات الماء الخفيف لم يستكمل في حدود الوقت المقرر. والواقع أننا نشك في أن إطار العمل المتفق عليه سينفذ أبداً.

ومثلما نرى، في حالة منشآت التجارب النووية الجوفية السرية، فإن الولايات المتحدة تخلق الأزمات بكل أنواعها، محاولة بذلك، تحويل المسؤولية عن كاهلها فيما يختص بعدم الامتثال للاتفاق لكي تقع تلك المسؤولية على عاتق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولتؤكد مرة أخرى أن الولايات المتحدة تنوي عزل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وخنقها. ومصير إطار العمل المتفق عليه يتوقف كلياً على الولايات المتحدة، وأنها نرقب ذلك بانتباه.

وفيما يختص بتنفيذ اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإنه أمر لا ينفصل عن تنفيذ إطار العمل المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. وينص إطار العمل المتفق عليه، بوضوح، على التزاماتنا فيما يختص باتفاق الضمانات وفقاً لمدى تنفيذ الولايات المتحدة لإطار العمل المتفق عليه. ونحن نفي في الوقت الحالي، بكل إخلاص بالتزاماتنا المقررة بموجب إطار العمل المتفق عليه. وسينفذ اتفاق الضمانات تنفيذاً تاماً عندما يستكمل تنفيذ إطار العمل المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. ولذلك يتوقف امتثالنا التام لاتفاق الضمانات توفيقاً تاماً على مدى وفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها المقررة بموجب إطار العمل المتفق عليه. وإنه لمما يخالف المنطق أن يطالب أصحاب مشروع القرار بأن نمثل امتثالاً تاماً لاتفاق الضمانات في حين أن إطار العمل المتفق عليه لا ينفذ بالمرّة.

فضلاً عن ذلك، من البديهي أننا لا نستطيع أن نترك مسألة عسكرية - سياسية ترتبط ارتباطاً مباشراً بسيادة أمتنا وبقائها في أيدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي هي وكالة متخصصة. ولو أراد أصحاب مشروع القرار حقاً تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية ولو أرادوا منا أن نمثل امتثالاً تاماً لاتفاق الضمانات لحثوا الولايات المتحدة على أن تنفذ بإخلاص إطار العمل المتفق عليه بين جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية والولايات المتحدة. إن مشروع القرار لن يساعد على تسوية المسألة

ثالثاً، لا ندري لماذا تجاهل معدو مشروع القرار موضوع الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، بعد أن نفذ العراق جميع التزاماته في القسم جيم من ذلك القرار، وبقيت تلك الفقرة الوحيدة التي تحتاج إلى تنفيذ، ومعلوم أن تنفيذها يخدم السلم والأمن الإقليمي والدولي، ويعلي من شأن الوكالة، ويقر بنا خطوة هامة نحو عالمية نظام الضمانات وبالتالي نحو هدف نزع الأسلحة النووية.

لهذه الأسباب فإننا نرفض الفقرة ٩ من منطوق مشروع القرار جملة وتفصيلاً.

السيد كيم تشانغ غوك (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أوضح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن مشروع القرار A/54/L.21/Rev.1 المتعلق بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

مما يدعو للأسف أن نشاهد مرة أخرى في هذه السنة نفس مشروع القرار كما كان في السنة الماضية، وقد قصد منه أن يعوق بدلاً من يساعد على تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. إن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية ليست مسألة للمناقشة في الأمم المتحدة. فالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية مسألة خلقتها الولايات المتحدة الأمريكية التي أتت بالأسلحة النووية إلى كوريا الجنوبية وهددت كوريا الشمالية بها، واختلقت الشبهات النووية في نفس الوقت حول الشمال بهدف عزله وتضييق الخناق عليه.

إن المسألة النووية المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية مسألة عسكرية سياسية خطيرة يتعين حلها بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. وهذه حقيقة يبينها بوضوح اعتماد إطار العمل المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة في سنة ١٩٩٤. وستحل المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية في نهاية الأمر عندما ينفذ إطار العمل المتفق عليه تنفيذاً تاماً. وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية تنفذ بإخلاص التزاماتها المقررة بموجب إطار العمل المتفق عليه. والمشكلة الآن هي أن الولايات المتحدة لا تنفذ التزاماتها. ومن المعروف على نطاق واسع أن الولايات المتحدة حتى عندما وقعت إطار العمل المتفق عليه، لم تكن تعزم تنفيذ ذلك الإطار. ولم تنفذ الولايات المتحدة بشكل سليم أيًا من أحكام إطار

يمثل انحرافا عن الأهداف المبينة في النظام الأساسي للوكالة، بل إنه ينتقص من أهميتها. ونحن نشعر بالقلق إزاء تشويه الأهداف الأساسية للوكالة، فيما يختص بمعاهدة عدم الانتشار وكذا فيما يختص بتناول أمور مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي مسائل لا تتصل بأي حال بالنظام الأساسي للوكالة. لذلك نرى أننا مضطرون إلى الدعوة إلى التصويت على الفقرة الثالثة من الديباجة وسنصوت ضدها.

السيد لي كي - تشون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): لما كان وفدي قد أوضح موقفه بشأن موضوع عدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاتفاق الضمانات الذي وضعتة الوكالة الدولية للطاقة الذرية سواء في اللجنة الأولى، أو في المناقشة العامة في الجمعية العامة، فإنني سأمتنع عن تكرار تلك المواقف اليوم. ونأمل في أن تستأنف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عضويتها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأن تتمثل على النحو الأوفى لاتفاق الضمانات كدولة طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تحليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/54/L.21/Rev.1 وفي التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل فرنسا.

وقبل المضي في البت في مشروع القرار، أود أن أعلن انضمام البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار A/54/L.21/Rev.1، بعد تقديمه، وهي: الاتحاد الروسي وإسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبولندا والدانمرك ورومانيا والسويد وفرنسا وكندا وكوستاريكا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج وهولندا واليابان واليونان.

ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي يتم التصويت على التعديلات أولا. ولذلك تبت الجمعية في التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل فرنسا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد التعديل الشفوي الذي قدمه ممثل فرنسا؟

النووية في شبه الجزيرة الكورية، بل إنه سيخدم غرضا غير شريف هو الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومنع الامتثال للاتفاق المتعلق بإطار العمل المتفق عليه بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة. لذلك، سيصوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ضد مشروع القرار.

السيد تيواثيا (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تولي الهند، وهي عضو مؤسس للوكالة الدولية للطاقة الذرية، أقصى درجات الأهمية والتقدير لأهداف الوكالة. ونظرا لأن مشروع القرار A/54/L.21 يتصل بأنشطة تلك الوكالة، فإننا كنا نود أن نوافق على مشروع القرار، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك لأن لدينا صعوبات جمة تحول دون تقبل الفقرة السادسة من الديباجة. إذ يبدو أن لغة تلك الفقرة تربط بين الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وحرية تنمية الطاقة النووية وإجراء أبحاث بشأنها وإنتاجها واستعمالها في الأغراض السلمية.

ويدعو النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي ينبغي أن تهتدي به جميع مداولنا المتعلقة بأنشطة تلك الوكالة، إلى قيام الوكالة بتسريع وزيادة مساهمات الطاقة الذرية في خدمة قضايا السلم والصحة والرفاهية في شتى أنحاء العالم. كذلك، يشدد النظام الأساسي على مبدأ التساوي في السيادة بين جميع أعضائها. والغرض من تلك الأحكام الواردة في النظام الأساسي للوكالة هو تشجيع إمكانية أن تستفيد الدول الأعضاء دون عوائق من الاستعمالات السلمية للطاقة النووية دون أي نوع من أنواع التمييز، وإن كان ذلك مرتبطا بالضمانات المناسبة. والنظام الأساسي للوكالة سابق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والوكالة، إضافة إلى ذلك لم تعين كأمانة لتلك المعاهدة. إن الوكالة تنفذ فقط أنشطة الضمانات وفقا للاتفاقات مع شتى الدول الأعضاء، كما أن مفهوم الضمانات نفسه سابق لمعاهدة عدم الانتشار.

ومعاهدة عدم الانتشار تفتقر إلى سمة الإنصاف. كما أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تنفذ أحكام المادة السادسة من تلك المعاهدة. ولذلك، ينبغي ألا تستعمل معاهدة عدم الانتشار للتمييز فيما بين أعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. إن مشروع القرار، باشتراطه ضمنا بأن الانضمام إلى تلك المعاهدة وحده، ويعرف الجميع جيدا آراء حكومتي بشأنها، هو الذي يتيح إمكانية الاستفادة بالاستعمالات السلمية للطاقة النووية، إنما

اعتمد التعديل الشفوي على مشروع القرار

A/54/L.21/Rev.1.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء

تصويت منفصل على الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع

القرار A/54/L.21/Rev.1.

إذ لا يوجد اعتراض على ذلك الطلب، فسأطرح على

التصويت الآن الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار

A/54/L.21/Rev.1.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، استونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، اليمن.

المعارضون:

الهند، إسرائيل.

المتنعون:

بنن، بوتان، كوبا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، باكستان، توغو، جمهورية تنزانيا المتحدة.

تقرر الإبقاء على الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع

القرار A/54/L.21/Rev.1 بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل صوتين

مع امتناع ٧ أعضاء عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد جمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أطر ح الآن للتصويت

مشروع القرار A/54/L.21/Rev.1 في مجمله، بصيغته

المعدلة شفويا.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، البحرين، بنغلاديش، بيلاروس، بلجيكا، بوتان، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، استونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هندوراس، هنغاريا، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، الكويت، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريشيوس، المكسيك، موناكو، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية

الجوار فقط بل يطال التهديد دولا تبعد آلاف الأميال عن إسرائيل.

ومع ذلك، فقد اكتفى المؤتمر العام للوكالة ببيان رئاسي لا يتضمن حتى الإشارة إلى القلق الذي يسببه هذا التسليح.

إن وفد بلادي يسجل خيبة أمله من تقرير الوكالة لعدم احتوائه على الإشارة المطلوبة. ونأمل أن يدرك المجتمع الدولي قلقنا المشروع من القدرة النووية الإسرائيلية. وندعو المجتمع الدولي، وخاصة الدول النووية، بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى عدم الكيل بمكيالين في هذا المجال والابتعاد عن الانتقائية في التعامل مع الدول، كما هو حاصل الآن، بحيث تتم الإشارة إلى دولة ما والتفاضي والتغطية على دولة أخرى.

إننا في سوريا نتطلع إلى الشرق الأوسط وقد أصبح منطقة يسودها السلام العادل والشامل، المبني على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وليس السلام المبني على سياسة التوسع والاحتلال، المستندة إلى الاستفزاز بالقوة العسكرية النووية، التي لن تزيد إلا التوتر في الشرق الأوسط.

السيد داوسا سيسبيدس (كوبا) (تكلم بالإسبانية):
صوتت كوبا لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/54/L.21/Rev.1 نظرا لأهمية العمل الذي لا بديل له الذي تقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ونأسف لأن إدراج عناصر تشير الجدل في النص، وهي ممارسة أصبحت للأسف معتادة عند النظر في هذا البند، جعل من المتعذر مرة أخرى التوصل إلى اعتماد القرار بتوافق الآراء. ويرى وفدي أن مشروع القرار بشأن تقرير الوكالة، والذي تتخذ الجمعية العامة قرارها بشأنه ينبغي ألا يتضمن إلا العناصر التي تحظى بقبول جميع الوفود. ولا نرى أن اضطرارنا إلى اتخاذ قرار بالتصويت يسهم بأي حال في عمل الوكالة، لا سيما أن هذا لا يحدث لدى اعتماد قرارات بشأن التقارير المقدمة من منظمات دولية أخرى.

والوكالة الدولية للطاقة الذرية ليست المنظمة الدولية الوحيدة التي تعالج فيها القضايا المثيرة للخلاف. لكن

المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، فنزويلا، اليمن، زامبيا.

المعارضون:
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الممتنعون:
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، الجمهورية العربية السورية، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام.

اعتمد مشروع القرار A/54/L.21/Rev.1 في مجمله، بصيغته المعدلة شفويا، بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل صوت واحد مع امتناع ٦ أعضاء عن التصويت (القرار ٢٦/٤٥).

[بعد ذلك أبلغ وفد إذربيجان الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا].

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الكلام تعليلا لتصويتهم على مشروع القرار الذي اعتمد الآن. وأذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على ١٠ دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الحريري (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): مع تقديرنا للجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في سبيل تنفيذ الولاية المناطة بها، لا بد أن نشير إلى ما يلي.

لقد احتوى تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية على عدد من المسائل التي لا نشعر بالرضا تجاهها ولا نتفق معها، وذلك أثناء الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر العام للوكالة. ومن هذه المسائل قرار تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط، والقدرات النووية الإسرائيلية ومخاطرها.

للأسف الشديد أن القرار الذي اعتمد في الدورة، وكذلك التقرير، لم يشيرا إلى إسرائيل بالاسم كونها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترفض إخضاع جميع منشآتها النووية لنظام رقابة الوكالة. إن إسرائيل تستمر في بناء قدرتها بالصواريخ والغواصات القادرة على حمل رؤوس نووية، مهددة بذلك، ليس الأمن والاستقرار في دول

السيد دياب (لبنان) (تكلم بالعربية): إن وفد بلادي يرغب في شرح امتناع لبنان عن التصويت على مشروع القرار المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية".

ولبنان يفعل ذلك خشية من أن يفسر هذا القرار من قبل إسرائيل، التي ترفض حتى الآن إخضاع مرافقها النووية لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على أنه تساهل جديد من المجتمع الدولي إزاء موقفها المتعنت بهذا الصدد.

السيد وانغ لي (الصين) (تكلم بالصينية): صوت الوفد الصيني لصالح مشروع القرار A/54/L.21/Rev.1. وأود أن أشرح موقف وفدنا.

تنظر الصين بعين التقدير إلى الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية والجهود التي تبذلها لمنع انتشار الأسلحة النووية وتشجيع الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتقدم الصين تقييماً إيجابياً للعمل الذي اضطلعت به الوكالة في السنة الماضية. والصين بوصفها عضواً في الوكالة تؤيد مختلف الجهود التي اضطلعت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشارك فيها مشاركة نشطة.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، أيدت الصين دوماً الجهود الرامية إلى الحفاظ على السلم والاستقرار هناك. ونحن نؤيد جعل شبه الجزيرة منطقة خالية من الأسلحة النووية. وستواصل دعم حل المشاكل من خلال التشاور، على أساس الاتفاق الإطاري بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية. ونحن لا نؤيد ممارسة ضغط في العملية الساعية إلى تسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت بعد التصويت.

أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي يرغب في ممارسة حق الرد.

وأود أن أذكر الأعضاء، بأنه وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للبيان الأول وعلى ٥ دقائق للبيان الثاني وتُدلي بها الوفود من مقاعدها.

القرار المتعلق بها بدلاً من أن يكون إجرائياً أساساً فإنه القرار الوحيد الذي يثير من جديد الخلافات الموضوعية بشأن تلك القضايا في سياق الجمعية العامة.

وإذ يراعي وفدي هذه النقاط فإنه يود أن يسجل أنه لو جرى تصويت منفصل على الفقرتين ٨ و ٩ من منطوق مشروع القرار A/54/L.21/Rev.1 لامتنعنا عن التصويت.

ومن المنطوق نفسه امتنع وفدي عن التصويت في التصويت المنفصل على الفقرة الثالثة من الديباجة، كما فعلنا في الحالات المماثلة في السنوات السابقة، لأننا نرى أن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية حق لجميع الدول غير قابل للتصرف. ولذا لا يمكن تعليقه على شرط ما إذا كانت الدولة طرفاً في معاهدات دولية معينة أو لم تكن.

أما تحفظاتنا على تلك الفقرة فتستند إلى تشديدها بوجه خاص على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وكما ذكرنا في كثير من المحافل، نرى أن معاهدة عدم الانتشار، في جوهرها، صك قانوني تمييزي وانتقائي، حددت فيه فئتان من الدول عليهما التزامات مختلفة ولهما حقوق مختلفة، وأصبحت بموجبها حيازة الأسلحة النووية من قبل دول معينة أمراً مشروعاً. وهذا بالتحديد هو الذي منع كوبا من أن تصبح طرفاً في تلك المعاهدة.

ونرجو أن تتضافر جهود جميع الوفود في الدورة القادمة لتتمكن الجمعية من اعتماد قرار بشأن تقرير الوكالة دون تصويت.

السيد جيلون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): إن تصويت إسرائيل لصالح القرار في مجمله تعبير عن تقديرها للعمل المهني الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع المجالات الداخلة في ولايتها.

لكننا بالإشارة إلى الفقرة الثالثة من الديباجة، نقول إن موقفنا الثابت هو أن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ينبغي أن يتم على أساس المساواة، حسبما جاء وصفه في النظام الأساسي للوكالة، بغض النظر عما إذا كانت دولة عضو في الوكالة طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو لم تكن. ولذا اضطرت إسرائيل إلى التصويت ضد الفقرة الثالثة من ديباجة القرار.

تقرر ذلك

السيد تشو ميونغ نام (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): بما أن وفدي بين بوضوح وبصورة كاملة مواقفه المتعلقة بالمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية في كل من اللجنة الأولى وفي الجلسة العامة للجمعية، فإنه سيؤكد هنا على نقطة واحدة فقط.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

بما أن السلطات الكورية الجنوبية عبارة عن مجموعة من الخونة الذين أدخلوا عددا كبيرا من الأسلحة النووية إلى شبه الجزيرة الكورية، وهي الأرض التي تعيش عليها الأمة بكاملها، فإنها لا يحق لها أبدا أن تتكلم عن مسألة الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية. ولذا نود أن ننتهز هذه الفرصة لكي نذكر السلطات الكورية الجنوبية مرة أخرى بأن الطرفين الفعليين في حل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية هما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وليس كوريا الجنوبية على الإطلاق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تختتم نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال؟